

**قرارات
الدورة الرابعة عشرة المنعقدة
يوم السبت ٢٠ شعبان ١٤١٥ هـ
الموافق ٢١/١/١٩٩٥ م**

ابيض

القرار الأول :

ب شأن مسؤولية الأولياء والأوصياء عن من تحت
ولا ينتمي لهم، وعن تصرفات من تحت ولا ينتمي لهم ورعايتهم.

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لآبى بعده، سيدنا ونبينا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد :
فنظراً للأهمية الواضحة في ضرورة إعداد النشء الصالح، وجيل المستقبل،
لتحمل أعباء الحياة، ومسؤولياتها المتعددة، ولما للأولياء والأوصياء، من دور
حيوي في هذا الإعداد، وبناء شخصية الولد، وصونه عن عوامل الضياع والخطأ،
ولما نشاهده في الكثير من المجتمعات من تدهور الأخلاق، وحملة الأعداء على
إفساد المسلمين في عقائدهم، وأخلاقهم، وإضعاف قوتهم .

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي، في دورته
الرابعة عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من
شعبان ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، نظر في موضوع «مسؤولية الأولياء
والأوصياء، عن من تحت ولا ينتمي لهم، وعن تصرفات من تحت ولا ينتمي لهم
ورعايتهم، واتخذ القرار التالي :

تنقسم هذه المسؤولية قسمين :

القسم الأول : مسؤولية الولي أو الوصي نحو القُصر، فيما يتعلق بتربيتهم
وتوجيههم . وهذا الجانب الديني مهم جداً، فيجب على الأولياء والأوصياء، أن
 يولوه العناية الكاملة، عملاً بما ألزمهم به الله ورسوله، من واجبات، نحو إعداد
 التابعين لهم، في دينهم، وخلقهم، وسلوكهم، ورقابة تصرفاتهم، على النهج
 الإسلامي الصحيح، وحمايتهم من التيارات الفكرية المعادية، ليكونوا ناشئة

صالحة وقدوة حسنة، وجيلاً مؤمناً حق الإيمان . وهذا الواجب الإسلامي العام، إنما هو تنفيذ لواجب أمانة التكليف الإلهي، الملقي على عاتق الولي والوصي، وواجب الراعي المؤمن في قيادة رعيته، من أجل تحقيق واقع الاستقامة والصلاح، والاعتراض بالقرآن والسنّة، واجتناب الفواحش والمنكرات، وكل وسائل الانحراف .

وهذا الواجب هو المعبر عنه فقهًا بالولاية ب نوعيها :

(أ) الولاية على النفس : من تعليم، وتأديب، وتطبيب، وتزويج، وتعلم حرفة، أو صنعة، ونحو ذلك .

(ب) الولاية على المال : بالحفظ على أموال القصر والأيتام، وتنميتها بالطرق المشروعة، والحرص على تثميرها بنفسه، أو بأيد أمينة، ويظل الولي مطالبًا بالإنفاق بالمعروف على القاصر من ماله، حتى يؤنس منه الرشد، فإن لم يكن له مال، فعلى من تلزم نفقته، ولا يسلم له ماله، حتى يبلغ ويشتت رشدته، عملاً بقول الله تعالى : ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آتَسْتُمْ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفُعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء : ٦].

ويحذر الأولياء والأوصياء، من تمكين دعاه السوء، من الفئات المبتدةعة الضالة، المتسبة للإسلام وغيرهم، من تربية من تحت ولايتهم .

القسم الثاني : وهو المسئول عن أفعال القاصرين ونحوهم، وما ينشأ عنها من أضرار الآخرين، وهذه مسئولية مالية، تدخل في اختصاص القضاء .

والمسئولية : تعني التزام الولي أو الوصي، بالتعويض عن ضرر يصيب الآخرين ضرراً مالياً واقعاً فعلاً، يمس المال أو النفس أو الأعضاء، بسبب فعل الذين تحت الولاية أو الوصاية .

وأساس هذه المسئولية : هو الخطأ الفعلي .

ولا يسأل الأولياء والأوصياء شرعاً، عن الأضرار الواقعة من الصغار والمجانين

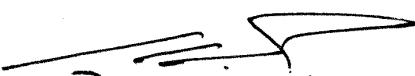
ونحوهم، إلا في حال التقصير في الحفظ، أو بسبب الإغراء، أو التسلط على مال الآخرين، أو الأمر لمن كان دون البلوغ، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي



عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

نائب الرئيس



د. أحمد محمد علي

محمد بن حميد عبدالله العبدالرحمن البنام عبدالرحمن حمزة المرزوقي

د. بكر عبدالله أبوزيد د. مصطفى أحمد الزرقاع د. صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

محمد بن عبد الله السبيل د. محمد رشيد راغب القباني محمد بن تللم عدو

د. يوسف القرضاوى د. محمد الحبيب بن الخوجة مبروك مسعود العوادى

يوسف القرضاوى

د. احمد فهمي أبو سنة

احمد فهمي ابو سنة

وقد شارك في مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم:

- (١) د. وهبة مصطفى الزحيلي
- (٢) أ.د. الصديق محمد الامين الضرير
- (٣) د. على محى الدين القره داغي
- (٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماري
- (٥) الشيخ محمد الشيباني محمد احمد
- (٦) د. على احمد السالوس

د. احمد محمد المقربي

مدير المجمع الفقهي ومقرر المجلس

القرار الثاني

حول المسؤولية عن أضرار الأشياء من حيوان

وبناء وكل ماتتطلب حراسته عناية خاصة

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم .. أما بعد :

فنظراً لما نشاهد في عصرنا الحاضر، عصر الآلة والتقانة (التقنية) المتغيرة،
وما تحدثه من أضرار وإصابات بين فئة العمال، وقصیر بعض الفئين في القيام
بواجب أمانة العمل وإتقانه، وعدم المبالغة بحقوق الآخرين ..

فإن مجلس الجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي في دورته
الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان
١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، نظر في موضوع: المسؤولية عن أضرار الأشياء من
حيوان وبناء وكل ماتتطلب حراسته عناية خاصة.

وقرر ما يلي :

أولاً: أضرار الحيوان، الأصل الشرعي في جنائية الحيوان والضرر الذي ينشأ
منه أنها هدر، للحديث الثابت «العجماء جبار»، مالم يكن الحيوان المملوك أو
الذي تحت الحيازة معروفاً بالإيذاء من عقر أو غيره، أو فرط المالك في حفظه
بالتعدي أو التقصير، ويكون سبب المسؤولية هو الخطأ الثابت والضرر الفعلى،
والمسؤول عن الضمان هو المالك ومن في حكمه، كالغاصب والسارق والمستأجر
والمستعير والراكب والسائق والقائد .. ويسأل هؤلاء عن إتلاف الزرع والشجر
ونحوه، إن وقع الضرر ليلاً، لوجوب حفظ الحيوان على صاحبه في الليل،

وحفظ أصحاب الزروع ونحوها لها نهاراً، كما ورد في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: «قضى النبي الله ﷺ أن على أهل الحوائط (البساتين) حفظها بالنهار، وأن مأفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها» أي مضمون.

ثانياً: انهيار البناء.. يكون مالك البناء، وناظر عقار الوقف، وولي اليتيم، والقيم على ناقص الأهلية مسؤولاً إذا شيد البناء من أصله مصحوباً بالخلل، بسبب الإهمال، أو التقصير، أو الغش، وللمالك الرجوع على من تسبب في ذلك.. وكذلك على هؤلاء ضمان التلف بانهيار البناء بسبب الخلل الطاريء عليه.

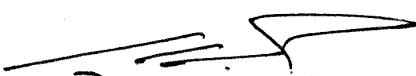
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.
والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي



عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

نائب الرئيس



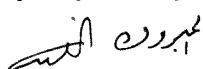
د. أحمد محمد علي

د. يحيى بن عبد الله أبو زيد د. مصطفى احمد الزرقاع د. صالح بن فوزان الفوزان



د. محمد بن عبدالله السبيل د. محمد رشيد زاكي القباني
محمد سالم عدوة عَنْ لِيْقَةِ عَلَمِ ضَمَانِ مَا اكْتَفَى
عَنْ لِيْقَةِ مَهَارَاعِ وَادِ تَمَحُّ

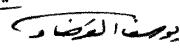
مبروك مسعود العوادي



د. محمد العبيب بن الخوجة



د. يوسف القرضاوي



د. احمد فهمي ابو سنة ابو الحسن على الحسني التلوي محمد الشاذلي النيفر
لم يحضر

وقد شارك في مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم :

- (١) أ.د. وهبة مصطفى الزحيلي
- (٢) أ.د. الصديق محمد الأمين الضمير
- (٣) د. علي محي الدين القره داغي
- (٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماري
- (٥) الشيخ محمد الشيباني محمد احمد
- (٦) د. علي احمد السالوس

د. احمد محمد المقرى

مدير المجمع الفقهي ومقرر المجلس

القرار الثالث :

بشأن حكم المسعي بعد التوسيعة السعودية هل

تبقى له الأحكام السابقة أم يدخل حكمه ضمن حكم المسجد

الحمد لله، والصلوة والسلام على من لانبي بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى
آلـه وصـحـبـه وسـلـمـ.. أـمـاـ بـعـدـ :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة التي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥ هـ - ١١ / ١ / ١٩٩٥ م قد نظر في هذا الموضوع، فقرر بالأغلبية أن المسعي بعد دخوله ضمن مبني المسجد الحرام لا يأخذ حكم المسجد ولا تشمله أحكامه، لأنـهـ مشـعـرـ مستقل يقول الله عز وجل ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوِفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، وقد قال بذلك جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعـةـ، وتجوز الصلاة فيه متابعة للإمام في المسجد الحرام ، كغيره من البقاع الطاهرة، ويجوز المكث فيه والسعـيـ للحائض والجنب ، وإنـ كانـ المستـحبـ فيـ السـعـيـ الطـهـارـةـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

وصلـىـ اللـهـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ ، وـسـلـمـ تـسـلـيـمـاـ كـثـيرـاـ
وـالـلـهـ أـلـلـهـ رـبـ الـعـالـمـينـ .

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي

نائب الرئيس

عمـرـ (عـمرـ)

دـ.ـأـحمدـمـحمدـعـليـ

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز



التـوـقـيـعـاتـ

محمد بن جابر عبدالله العبد الرحمن البسام عبد الرحمن حمزة المرزوقي



د. بكير عبدالله أبو زيد د. مصطفى أحمد الزرقاع د. صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

محمد بن عبدالله السبيل د. محمد رشيد راغب القباني محمد سالم عذود

د. يوسف القرضاوى د. محمد الحبيب بن الخوجة مبروك مسعود العوادى

خنزرواقوه

طهور الله

برئاسة النصر

د. أحمد فتحي أبو الكوثر

د. احمد فهمي أبو سنة ابوالحسن على الحسن الندوى محمد الشاذلى النيفر

لم يحضر

وقد شارك فى مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم:

(١) د. وهبى مصطفى الزحلى

(٢) أ. د. الصديق محمد الامين الضرير

(٣) د. على محى الدين القره داغى

(٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماري

(٥) الشيخ محمد الشيبانى محمد احمد

(٦) د. على احمد السالوس

د. احمد محمد المقرى

مدير المجمع الفقهى ومقرر المجلس

القرار الرابع :
ب شأن حكم شراء أسهم الشركات
والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لأنبيه بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. أما بعد :
فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥ هـ - ١١ / ١٩٩٥ م قد نظر في هذا الموضوع وقرر ما يلي :

- ١- بما أن الأصل في المعاملات الحلال والإباحة فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مباحة أمر جائز شرعاً.
- ٢- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو تصنيع الحرمات أو المتاجرة فيها.
- ٣- لا يجوز لسلم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا، وكان المشتري عالمًا بذلك.
- ٤- إذا اشتري شخص وهو لا يعلم أن الشركة تتعامل بالربا، ثم علم فالواجب عليه الخروج منها.

والتحريم في ذلك واضح، لعموم الأدلة من الكتاب والسنة في تحريم الربا، ولأن شراء أسهم الشركات التي تتعامل بالربا مع علم المشتري بذلك، يعني اشتراك المشتري نفسه في التعامل بالربا، لأن السهم يمثل جزءاً شائعاً من رأس مال الشركة، والمساهم يملك حصة شائعة في موجودات الشركة، فكل مال تقرضه الشركة بفائدة، أو تفترضه بفائدة، فللمساهم نصيب منه، لأن الذين

يباشرون الإقراض والاقتراض بالفائدة يقومون بهذا العمل نيابة عنه، والتوكيل
بعمل الحرم لا يجوز.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً
والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي



عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

نائب الرئيس

د.أحمد محمد علي

محمد بن حيير عبد الرحمن البسام عبد الرحمن حمزه المرزوقى

د.بكر عبدالله أبو زيد د.مصطفى أحمد الزرقاع د.صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

محمد بن عبدالله السبيل د.محمد رشيد راغب القباني محمد بن نعيم عدوه
اعذر

د.يوسف القرضاوى د.محمد الحبيب بن الخوجة مبروك مسعود العوادى

د.احمد فهمي أبو سنة ابوالحسن على الحسنى التدوى محمد الشاذلى النيفر

د.احمد فهمي أبو سنة ابوالحسن على الحسنى التدوى محمد الشاذلى النيفر

وقد شارك فى مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم:

- (١) د. وهب مصطفى الزحيلي
- (٢) أ.د. الصديق محمد الامين الضرير
- (٣) د. على محى الدين القره داغي
- (٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماري
- (٥) الشيخ محمد الشيباني محمد احمد
- (٦) د. على احمد السالوس

د. احمد محمد المقرى

مدير المجمع الفقهي ومقرر المجلس

القرار الخامس

بشأن موضوع : هل يجوز تحديد رب رب المال في شركة المضاربة بمقدار معين من المال ؟

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لآنبي بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي، في دورته الرابعة عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ / ١ / ٢١ م: قد نظر في هذا الموضوع وقرر: أنه لا يجوز في المضاربة أن يحدد المضارب لرب المال مقداراً معيناً من المال، لأن هذا يتناقض مع حقيقة المضاربة، ولأنه يجعلها قرضاً بفائدة، ولأن الربح قد لا يزيد على ما جعل لرب المال فيستأثر به كله، وقد تخسر المضاربة، أو يكون الربح أقل مما جعل لرب المال، فيغمر المضارب.

والفرق الجوهرى، الذى يفصل بين المضاربة والقرض بفائدة - الذى تمارسه البنوك الربوية - هو أن المال فى يد المضارب أمانة، لا يضممه إلا إذا تعدى أو قصر، والربح يقسم بنسبة شائعة، متفق عليها، بين المضارب ورب المال. وقد أجمع الأئمة الأعلام: على أن من شروط صحة المضاربة، أن يكون الربح مشاعاً بين رب المال والمضارب، دون تحديد قدر معين لأحد منهم، والله أعلم.
وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً،
والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي



عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

نائب الرئيس

د.أحمد بن باز

التوقيعات

محمد حبيب عبد الله العبدالرحمن حمزة المرزوقي
 د. عبدالله أبو زيد د. مصطفى أحمد الزرقاع د. صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان
 محمد بن عبدالله السبيل د. محمد درشيد راغب القبانى محمد عالم عدود

د. يوسف القرضاوى د. محمد الحبيب بن الخوجة مبروك مسعود العوادى

د. احمد فهمي أيونسة ابوالحسن على الحسنى الندوى محمد الشاذلى النيفر

وقد شارك فى مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم:

- (١) د. وهبة مصطفى الزحيلي
- (٢) أ.د. الصديق محمد الامين الضير
- (٣) د. على محى الدين القره داغى
- (٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماري
- (٥) الشيخ محمد الشيباني محمد احمد
- (٦) د. على احمد السالوس

د. احمد محمد المقرئ
 مدير المجمع الفقهى ومقرر المجلس

ع/ع

القرار السادس

بشأن مدى مسئولية المضارب ومجالس الإٰدارة عما يحدث من الخسارة

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لآنبي بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. أما بعد :

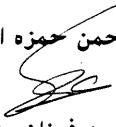
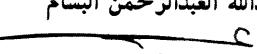
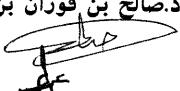
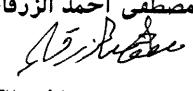
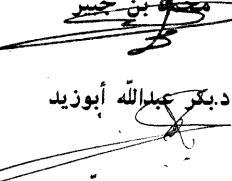
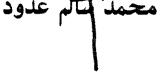
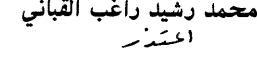
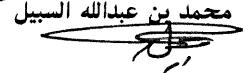
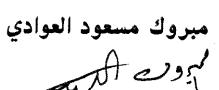
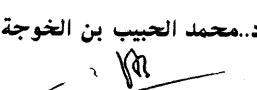
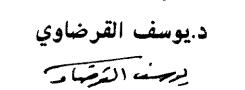
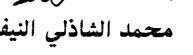
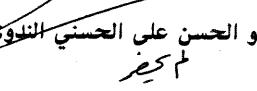
فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي، في دورته الرابعة عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ شعبان ١٤١٥ هـ / ٢١ / ١٩٩٥ م: قد نظر في هذا الموضوع وأصدر القرار التالي :

الخسارة في مال المضاربة على رب المال في ماله، ولا يسأل عنها المضارب، إلا إذا تعدى على المال، أو قصر في حفظه، لأن مال المضاربة مملوك لصاحبها، والمضارب أمين عليه مادام في يده، ووكيل في التصرف فيه، والوكيل والأمين لا يضمنان، إلا في حالة التعدي، أو التقصير.

والمسئول عما يحدث في البنوك، والمؤسسات المالية، ذات الشخصية الاعتبارية، هو مجلس الإٰدارة، لأنه هو الوكيل عن المساهمين في إٰدارة الشركة، والممثل للشخصية الاعتبارية، والحالات التي يسأل فيها مجلس الإٰدارة عن الخسارة التي تحدث في مال المضاربة، هي نفس الحالات التي يسأل فيها المضارب (الشخص الطبيعي)، فيكون مجلس الإٰدارة مسؤولاً أمام أرباب المال عن كل ما يحدث في مال المضاربة، من خسارة ب تعد أو تقصير منه، أو من موظفي المؤسسة، وضمان مجلس الإٰدارة يكون من أموال المساهمين، ثم إذا كان التعدي أو التقصير من أحد الموظفين، فعلى مجلس الإٰدارة محاسبته، أما إذا

كان التعدي أو القصیر من مجلس الإدارة نفسه، فمن حق المساهمين أن يحاسبوه.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي	نائب الرئيس
	د.أحمد محمد على
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز	التوقیعات
             	

وقد شارك في مناقشة الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم :

اد. وهبة مصطفى الزحيلي - اد. الصديق محمد الأمين الضرير - د. علی عی الدین القره داعی - الشیخ عبدالقادر محمد العماری م الشیخ عی الدین الشیباني محمد أحمد - د. علی أحمد السالوس

د.أحمد محمد المقری

مدير المجمع الفقهي

ومقر المجلس

م/ف ٢٤-٢٠

القرار السابع

بشأن موضوع عملية اليانصيب

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لآن بي بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي، في دورته الرابعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥ هـ / ٢١ / ١٩٩٥ م: قد نظر في هذا الموضوع، وهو عملية اليانصيب، وهي المعرفة في القانون بأنها «لعبة يسهم فيها عدد من الناس، بأن يدفع كل منهم مبلغاً صغيراً، ابتعاداً كسب النصيب، وهو عبارة عن مبلغ كبير، أو أي شيء آخر، يوضع تحت السحب، ويكون لكل مساهم رقم، ثم توضع أرقام المساهمين في مكان، ويسحب منها عن طريق الحظ رقم، أو أرقام، فمن خرج رقمه، كان هو الفائز بالنصيب».

وبناء على هذا التعريف، فإن عملية اليانصيب، تدخل في القمار، لأن كل واحد من المساهمين فيها، إما أن يغنم النصيب كله، أو يغرم مادفعه، وهذا هو ضابط القمار المحرم.

والتبشير الذي تذكره بعض القوانين لجواز لعبة اليانصيب، إذا كان بعض دخلها يذهب للأغراض الخيرية، يرفضه الفقه الإسلامي، لأن القمار حرام أياً كان الدافع إليه، فالميسر – وهو قمار أهل الجاهلية – كان الفائز فيه يفرق ما كسبه على الفقراء، وهذا هو نفع الميسر الذي أشار إليه القرآن، ومع ذلك حرم، لأن إثمه أكبر من نفعه، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم أنزل سبحانه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَبَوْهُ
 لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴿المائدة: ٩٠﴾ . ثم يوصي المجلس : بأن تقوم إدارة المجتمع ، بإجراء
 دراسة ميدانية ، لأنواع الجوائز ، والمسابقات ، والتخفيفات المنتشرة في وسائل
 الإعلام والأسواق التجارية ، ثم استكتاب عدد من الفقهاء والباحثين ، وعرض
 الموضوع على المجلس في دورته القادمة إن شاء الله .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ،
 والحمد لله رب العالمين .

رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي



نائب الرئيس

د.أحمد محمد علي

عبدالعزيز بن عبدالله بن باز

التوقیعات

محمد بن جابر عبدالله العبدالرحمن البسام عبد الرحمن حمزه المرزوقي

شیخ عبدالله أبو زید د. مصطفیٰ احمد الزرقاع د. صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان

محمد بن عبدالله السبيل محمد مرشد راغب القباني محمد تالم عدواد

اعتزز

د. يوسف القرضاوى د. محمد الحبيب بن الخوجة مبروك مسعود العوادى

د. احمد فهمي أبوعسنة ابوالحسن على الحسنى التموى محمد الشاذلى اليفر

وقد شارك فى مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم:

- (١) د. وهبى مصطفى الزحيلى
- (٢) أ.د. الصديق محمد الامين الضير
- (٣) د. على محى الدين القره داغى
- (٤) الشيخ عبدالقادر محمد العماراتى
- (٥) الشيخ محمد الشيبانى محمدا حمد
- (٦) د. على احمد السالوس

د. احمد محمد المقرى
مدير المجمع الفقهى ومقرر المجلس

ع/ع

القرار الشامن :

بشأن ضوابط كشف العورة أثناء علاج المريض

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لانبي بعده، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد :

فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي، في دورته الرابعة عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة، والتي بدأت يوم السبت ٢٠ من شعبان ١٤١٥هـ - ١١/١٩٩٥م: قد نظر في هذا الموضوع وأصدر القرار التالي :

١- الأصل الشرعي: أنه لا يجوز كشف عورة المرأة للرجل، ولا العكس، ولا كشف عورة المرأة للمرأة، ولا عورة الرجل للرجل.

٢- يؤكّد المجمع على ماصدر من مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بقراره رقم ٨٥/١٢/٨٥. في ١٤١٤/٧-١. وهذا نصه: «الأصل أنه إذا توافرت طبيبة مسلمة، متخصصة، يجب أن تقوم بالكشف على المريضة، وإذا لم يتوافر ذلك، فتقوم بذلك طبيبة غير مسلمة، فإن لم يتوافر ذلك، يقوم به طبيب مسلم، وإن لم يتوافر طبيب مسلم، يمكن أن يقوم مقامه طبيب غير مسلم. على أن يطلع من جسم المرأة على قدر الحاجة، في تشخيص المرض ومداواته، وألا يزيد عن ذلك، وأن يغض الطرف قدر استطاعته، وأن تتم معالجة الطبيب للمرأة هذه، بحضور محرم، أو زوج، أو امرأة ثقة، خشية الخلوة انتهى.

٣- وفي جميع الأحوال المذكورة، لا يجوز أن يشتراك مع الطبيب، إلا من دعت الحاجة الطبية الملحة لمشاركته، ويجب عليه كتمان الأسرار إن وجدت.

٤- يجب على المسؤولين في الصحة والمستشفيات: حفظ عورات المسلمين والمسلمات، من خلال وضع لوائح وأنظمة خاصة، تحقق هذا الهدف، وتعاقب كل من لا يحترم أخلاق المسلمين، وترتيب مايلزم لستر العورة، وعدم كشفها أثناء العمليات، إلا بقدر الحاجة من خلال اللباس المناسب شرعاً.

٥- ويوصي المجمع بما يلي:

- ١ - أن يقوم المسؤولون عن الصحة بتعديل السياسة الصحية، فكراً، ومنهجاً، وتطبيقاً بما يتفق مع ديننا الإسلامي الحنيف، وقواعد الأخلاقية السامية، وأن يولوه عنايتهم الكاملة، لدفع الخرج عن المسلمين، وحفظ كرامتهم، وصيانة أعراضهم.
- ٢ - العمل على وجود موجه شرعي، في كل مستشفى، للإرشاد والتوجيه للمرضى.
- وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

رئيس مجلس المجمع الفقهي الإسلامي



عبد العزيز بن عبد الله بن باز

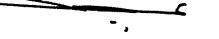
نائب الرئيس

د. أحمد محمد علي

عبد الرحمن حمزة المرزوقي



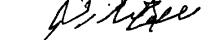
عبد الله العبد الرحمن البسام



د. مصطفى أحمد الزرقاع



فوزان بن عبد الله الفوزان



محمد رشيد راغب القباني



المنذري

محمد بن حسن



د. بكر عبد الله أبو زيد



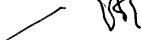
محمد بن عبد الله السبيل



مبارك مسعود العوادي



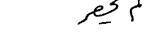
د. محمد الحبيب بن الحوجة



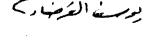
محمد الشاذلي النيفر



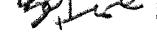
أبو الحسن علي السنفي التدويني



د. يوسف القرضاوي



د. أحمد فهيمي أبو سنة



وقد شارك في مناقشة هذا الموضوع فريق من العلماء والخبراء وهم :

(١) د. وهبة مصطفى الزحيلي

(٢) أ.د الصديق محمد الأمين الضير

(٣) د. علي محي الدين الفنة داعي

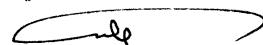
(٤) الشيخ عبد القادر محمد العماري

(٥) الشيخ محمد الشيباني محمد احمد

(٦) د. علي احمد السالوس

(٧) الدكتور الطيب محمد عابد باخطمة

د. احمد محمد المقربي



مدير المجمع الفقهي ومقرر المجلس